ماجد كيالي*

نظرة إلى سياسات الفاعلين في الإقليم الشرق أوسطي: إسرائيل وإيران وتركيا

ثمة ثلاث دول قوية إقليمياً وفاعلة، أو مؤثرة، في مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط، وهي: إسرائيل، وإيران، وتركيا. وفوق ذلك فهذه القوى تتنازع، أو تتنافس، في السيطرة على المجال الشرق أوسطي، بكافة الوسائل، الناعمة والخشنة. ثمة ست ملاحظات هنا، حول مكانة الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط وأدوارهم، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً، تمييز مكانة إيران وتركيا كطرفين أصيلين في المنطقة، بالمعنى التاريخي كدولة ومجتمع وثقافة، في حين نشأت إسرائيل حديثاً (١٩٤٨) كدولة استيطانية، في علاقة ضدية مع أصحاب الأرض الأصليين، وقد حكمتها، منذ إقامتها، علاقات عدائية مع محيطها (بغض النظر عن اتفاقات «السلام» الحديثة). ثانياً، أن القوى المذكورة تتنافس، أو تتصارع، في ظل غياب أو ضعف النظام العربي، وفي ظل ضعف إدراكاته لنفسه، ومصالحه، مع تشتته، واختلاف خيارات وسياسات الوحدات المفترض أنه يتشكّل منها. ثالثاً، تفاوت العلاقة بين تلك الأطراف الإقليمية، فبينما هي علاقة تنافسية بين تركيا وإيران، تبدو عدائية بين إيران وإسرائيل، في حين هي مضطربة بين تركيا وإسرائيل. رابعاً، إن معظم التفاعلات الإقليمية تشتغل ضمن هامش، أو تحت سقف، سياسات وتفاعلات وخيارات القطبين المهيمنين (الولايات المتحدة وروسيا)، ما يفترض وضعها في حدودها، أو في إطارها الصحيح، كجزء من

* كاتب وباحث سياسي.

بالنتيجة، فإنه منذ عهد إدارة بوش الابن، مروراً بعهدي أوباما وترامب، وصولاً إلى عهد الرئيس الحالي جو بايدن (على ما شهدنا في مخرجات قمة جدة في تموز 2022، التي ظهر فيها نوع من التمرد العربي على السياسة الأميركية)، فقد ازدادت الهوة بين السياسة الأميركية، إزاء الشرق الأوسط، ومعظم حكومات الدول العربية (الصديقة لها)، بسبب تحفظ الأخيرة على فرض الولايات المتحدة سياساتها بطريقة أحادية، وبوسائل القوة، لتغيير هيكلية الأنظمة العربية.

اللوحة العامة، التي يتحكم بها القطبان الكبيران المهيمنان، من دون أن يطمس ذلك محاولات كل طرف في الإقليم (إسرائيل، وإيران، وتركيا)، توسيع هامشه، أو تعزيز مكانته، أو فرض أولوياته. خامساً، تتموضع الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة الدولية الأكثر هيمنة، والأكثر تحكماً بالتطورات الحاصلة في الشرق الأوسط، سواء مباشرة، أو عبر مداخلاتها، وشكل تفاعلها، مع الأطراف الإقليمية الفاعلة في المنطقة، بغض النظر عن شكل ذلك التفاعل، وهذا يشمل إسرائيل، وإيران، وتركيا. سادساً، إن المشكلات البينية والنزاعات الداخلية في العالم العربي تسهل تدخلات القوى الإقليمية والدولية في هذه المنطقة، بادعاءات مختلفة، أهمها الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومكافحة الإرهاب، والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وتأهيل المنظومات السياسية والاقتصادية.

وللمفارقة فإن منطقة «الشرق الأوسط»، مع أهميتها الاستراتيجية، تكاد تكون، أيضاً، أكثر منطقة تعيش حالة من الاضطراب، وعدم الاستقرار، وربما التصدّع، بين مناطق العالم؛ إذا أخذنا في الاعتبار أن مجتمعاتها تشكل، في أغلب الأحوال، نسيجاً قومياً واحداً، وترتبط في ما بينها بروابط الثقافة والتاريخ والدين. ويمكن أن نضيف إلى كل ذلك أن تلك المنطقة هي الأكثر انكشافاً إزاء المداخلات الخارجية، أيضاً، سيما مع افتقاد الدول فيها، للشرعية التمثيلية ولمكانة المواطنة، التي تجعل من الناس مواطنين حقاً. ويعتقد غسان سلامة بأن «محنة العرب تتمثّل في الإشكالية القائمة على تواجدهم في موقع حساس بمعطياته الجغرافية والاقتصادية والدينية، ومن جانب آخر، على تواضع عناصر القوة التي بحوزتهم، للدفاع عن ذلك الموقع ولتعظيم الفوائد منه».

تصدعات الإقليم

بداية، لعل أهم ما يجدر لفت الانتباه إليه هنا هو أن تموضع الشرق الأوسط على رأس أجندة الفاعلين الدوليين والإقليميين، بخاصة الولايات المتحدة الأميركية، ظهر عملياً بعد هيمنتها كقطب أوحد على النظام الدولي، في مطلع التسعينيات، بعيد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)؛ وأكثر من أي وقت مضى.

وقد استند اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط على حدثين مؤسسين، الأول، إطلاق مشروع عملية سلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل من مؤتمر مدريد (١٩٩١)، الذي توازى مع إطلاق مشروع «الشرق الأوسط الجديد» لتطبيع وجود إسرائيل كجزء من المنطقة. وانطلق المشروعان برعاية الولايات المتحدة الأميركية ودعمها. أما الحدث الثاني فقد نجم عن الهجوم الإرهابي في نيويورك وواشنطن يوم ١١ أيلول ٢٠٠١، وما نجم عنه من تداعيات الحرب الدولية ضد «الإرهاب»، وأهمها غزو الولايات المتحدة العراق (٢٠٠٣)، وإسقاط النظام فيه.

يمكن التعرّف على أهمية الحدث الثاني، بتأثيراته، من خلال تنظيرات تيار ما يعرف بـ «المحافظين الجدد»، في الولايات المتحدة الأميركية، مع موقعهم المتنفذ في إدارة بوش (الابن)، آنذاك، والتي استطاعوا عبرها إدخال تغييرات على السياسة الأميركية إزاء العالم العربي. ومثلاً، يقول الصحافي الأميركي تشارلز كروتهايمر: «الحرب في العراق هي لتغيير الصفقة التي عقدتها أميركا مع العالم العربي قبل عشرات السنين... التي قالت - أنتم ترسلون لنا النفط ونحن لا نتدخل في شؤونكم الداخلية...هذه الصفقة انتهى مفعولها عملياً في أيلول ٢٠٠١. أصبح الأميركيون يدركون أنهم إذا ما تركوا العالم العربي يسير في دروبه السيئة -

طفل سوري يرفع العلم الإيراني على آلية إيرانية في دير الزور في العام ٢٠١٧. (وكالات / أرشيفية)

القمع والاضطهاد والتدمير الاقتصادي وزرع اليأس - فسيواصل تنمية المزيد من «الأُسامات»... توصلت أمريكا إلى الاستنتاج بأن عليها الاضطلاع بتنفيذ مشروع إعادة بناء العالم العربي من جديد. الحرب في العراق هي بداية تجربة ما تم تنفيذه في ألمانيا واليابان... الوجود الأميركي في العراق سيبثّ قوة في المنطقة. وسيسرّع وتائر التغيير». أما بيل كريستول فعنده أن حرب العراق «هي حرب من أجل صياغة شرق أوسط جديد. حرب ترمي إلى تغيير الثقافة السياسية في المنطقة بأكملها. المشكلة مع الشرق الأوسط هي انعدام الديمقراطية وانعدام الحرية».

وعموماً، فقد نجم عن هذين الحدثين المؤسسين، عديد من التفاعلات والتداعيات الأخرى، ضمنها:

١) تحول الإدارات الأميركية من إستراتيجية الحفاظ على واقع النظام العربي الرسمي، إلى إستراتيجية تغيير هذا النظام، بدعوى الإصلاح و«نشر الديمقراطية»، وإعادة هيكلة النظام الإقليمي.

٢) السعي لدمج إسرائيل في العالم العربي، من منطلق التسوية، أو من مدخل العلاقات الاقتصادية وعلاقات الاعتماد المتبادل، كما بحكم التقاطع في مواجهة نفوذ إيران، كما يحصل في هذه المرحلة.

٣) تزايد عدوانية إسرائيل إزاء الفلسطينيين، بحكم التغيرات الحاصلة، ما ترجم في تملصها من استحقاقات عملية التسوية معهم، وفقاً لاتفاق أوسلو (١٩٩٣)، وسعيها لتعزيز مكانتها وهيمنتها على حياتهم (مباشرة في الضفة الغربية وعبر الحصار وشنها الحروب في غزة)، وبشرعنتها تكريس وضعها كدولة يهودية.

٤) صعود نفوذ إيران في بلدان المشرق العربي واليمن، منذ إسقاط نظام صدام حسين بفعل الغزو الأميركي (٢٠٠٣)، وتحديها للنفوذ الأميركي فيه، بشكل غير مسبوق، إذا استثنينا مرحلة وجود الاتحاد السوفييتي (السابق)، وتزايد هذا الدور بعد دخولها على خط الصراع الدائر في سورية دفاعاً عن النظام منذ ما بعد العام ٢٠١١.

٥) تنامي دور الفاعلين اللادولتين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية، مثلاً، لبنان (حزب الله)، والقوى السياسية الإسلامية الميليشياوية في العراق، ومعظمها محسوبة كأذرع إقليمية لإيران، ومدعومة منها، أيضاً هذا يشمل الفصائل الإسلامية المسلحة في سورية المدعومة من تركيا، إضافة إلى سعي إيران مد تأثيرها في فلسطين من خلال دعمها لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

في الواقع فإن السياسات التي انتهجتها إيران أسهمت في تقويض صورتها وانحسار نفوذها في المجتمعات العربية، أولاً، لانكشافها كدولة دينية وحيدة في المنطقة تحتكم لنظام "الولي الفقيه". وثانياً، بحكم طابعها الطائفي، وسعيها شق وحدة مجتمعات المشرق العربي على أسس مذهبية، وهو الأمر الذي أخفقت فيه إسرائيل، منذ قيامها قبل سبعة عقود.

٦) اضطراب النظام العربي وسلبيته، وتشتّت مواقفه، إزاء رؤيته مصالحه، وإزاء الموقف من الفاعلين الإقليميين الآخرين، وتدخلاتهم في المنطقة العربية، وهذا ينطبق على إسرائيل وإيران وتركيا.

وبحسب غاي بخور (محلل إسرائيلي) فإن «سياسة الرئيس بوش (الابن) لدفع المعتدلين في المنطقة نحو الديمقراطية...أحدثت فراغاً كبيراً خطيراً، جراء تورط الولايات المتحدة في العراق، وضعف صورة إسرائيل الردعية وجراء تراجع النظم المعتدلة، بسبب تهديد الديمقراطية لهم. دخل في هذا الفراغ، لمزيد الأسف، القوات الهامشية في الشرق الأوسط - إيران وأحمدي نجاد، وحزب الله، وحماس والأصولية الإسلامية... حان الوقت لنملأ هذا الفراغ بنظام أكثر ايجابية واستقراراً».

بالنتيجة فإنه منذ عهد إدارة بوش الابن، مروراً بعهدي أوباما وترامب، وصولاً إلى عهد الرئيس الحالي جو بايدن (على ما شهدنا في مخرجات قمة جدة في تموز ٢٠٢٢، التي ظهر فيها نوع من التمرد العربي على السياسة الأميركية)، فقد ازدادت الهوة بين السياسة الأميركية، إزاء الشرق الأوسط، ومعظم حكومات الدول العربية (الصديقة لها)، بسبب تحفظها على تلك السياسات، وضمنها سعي الولايات المتحدة فرض سياساتها بطريقة أحادية، وبوسائل القوة، لتغيير هيكلية الأنظمة العربية، ومن دون إيلاء أهمية مناسبة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومع التساهل الأميركي مع تنامي قوة إيران في المنطقة.

كان هذا المدخل لا بد منه كتمهيد لنقاش مكانة كل طرف من القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط (إيران، وتركيا، وإسرائيل)، بأدوارها، وتفاعلاتها، المختلفة، في الصراع على الشرق الأوسط.

صعود دور إيران

باتت إيران تحتل المكانة الأكثر تأثيراً في تفاعلات الشرق الأوسط، ربما بما لا يقل عن إسرائيل، إذ يشمل تأثيرها المباشر، والعملي، عديداً من البلدان العربية، والمشكلة أنها باتت تبدو كفاعل داخلي في تلك البلدان، في حين تبقى إسرائيل بمثابة فاعل خارجي، مهما بلغ تأثيرها.

وكانت جمهورية إيران الإسلامية انشغلت، منذ نشوئها (١٩٧٩) بتعزيز نفوذها في المشرق العربي، أولاً، من مداخل القضية الفلسطينية ومقاومة إسرائيل ومناهضة الولايات المتحدة الأميركية. وثانياً، من مدخل اعتمادها وتنميتها العصبية الطائفية/ المذهبية (الشيعية) في المجتمعات العربية. وثالثاً، من خلال تخليق قوى حزبية وميليشيات عسكرية وشبكات خدمية موالية لها. ورابعاً، من خلال محاولتها إقامة تحالفات وثيقة مع بعض الأنظمة العربية، سيما سورية والعراق واليمن. وخامساً، من خلال ابتزاز الأنظمة العربية، والتشكيك بمواقفها وخلق المتاعب لها؛ وقد استندت في كل ذلك على قدراتها المالية والعسكرية، ونفوذها الطائفي والأيديولوجي (الديني)، وعلى التناقضات الدولية والعربية.

وطوال العقدين الماضيين، أي منذ سقوط نظام صدام حسين (٢٠٠٣)، بدا وكأن إيران (في ظل نظام «الولي الفقيه») باتت ترى في ذاتها بمثابة «قوة عظمى»، إلى درجة أن بعض قياديين فيها، بلغ بهم الأمر حد التهديد بإغلاق الخليج العربي، وضرب المصالح الأميركية في الدول الخليجية. كما بات ثمة مسؤولون إيرانيون يعتقدون، بل ويصرّحون، بأن بلدهم أضحى يسيطر على عواصم عدة دول عربية من بغداد إلى بيروت ودمشق وصنعاء، بالاستناد إلى نفوذ دولتهم وميليشياتهم في تلك الدول، بل إن الرئيس

الإيراني الأسبق تحدث في عديد من تصريحات له عن زوال إسرائيل.

لكن إيران، وعلى الرغم من ادعاءاتها تلك، كانت في واقع الأمر تتعامل بطريقة عملية، أو براغماتية، تخدم مصالحها، وهو ما تكشّف في تواطؤها، غير المباشر، مع الغزو الأميركي لأفغانستان والعراق (٢٠٠٢ و٢٠٠٣)، الذي فتح لها أبواب المشرق العربي، بتسهيل أميركي، كما حصل ذلك بتشجيعها إبرام صفقة تدمير «الكيماوي» السوري (٢٠١٣)، وعقدها الصفقة المتعلقة ببرنامجها النووي (٢٠١٥)، في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما، مع سعيها لتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة؛ التي كان يطيب لها إطلاق اسم «الشيطان الأكبر» عليها.

ثمة أربع مراحل، أو معطيات، يمكن تمييزها في تطور مكانة إيران، ودورها، في المنطقة العربية، الأولى، تمت بعيد الغزو الأميركي للعراق وتسليمه لإيران، على طبق من فضة، من خلال تمكين الميليشيات الطائفية المسلحة التابعة لها من التحكم بهذا البلد، وبموارده، بعد حل جهاز الدولة والجيش وأجهزة الأمن، وصوغ دستور له على أساس المحاصصة الطائفية، على قياس القوى المهيمنة. والثانية، تمت بعد انكشاف دور إيران في تدعيم مكانة حزب الله في لبنان، كقوة طائفية مسلحة، إبان الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان (٢٠٠٦)، إذ بات هذا البلد بعدها خاضعاً لهيمنة هذا الحزب، وبالتالي للإملاءات المتأتية من نظام طهران، تحت غطاء قضية فلسطين، والمقاومة، المتوقفة أصلاً منذ العام ٢٠٠٠؛ باستثناء لحظة الحرب المدمرة تلك، التي أتت بعد خطف جنديين إسرائيليين، والتي اعتذر عنها بعد ذلك الأمين العام لحزب الله. وبحسب بن كسبيت فقد «حوّلت هذه الحرب قوة إيران لمكانة قوة عظمى في المنطقة، وإلى تنافس يدفع بالولايات المتحدة إلى خارج الشرق الأوسط، ويهدد بإسقاط الأنظمة المعتدلة المؤيدة للغرب». الثالثة، ظهرت بعد تدخل إيران في سورية، للحفاظ على نظام الأسد بعد العام ٢٠١١، من خلال قوات الحرس الثوري الإيراني، والميليشيات العراقية واللبنانية والأفغانية التابعة له، بحيث أضحت إيران قوة مهيمنة في سورية، وفي عموم المشرق العربي، إذ بات مجالها من إيران إلى لبنان، مروراً بالعراق وسورية، زد على ذلك اليمن الذي باتت فيه إيران، من خلال الحوثيين، قوة فاعلة، وضاغطة على الدول الخليجية. أما الرابعة، فهي تكمن في محاولة إيران تعزيز عناصر قوتها العسكرية، من خلال مشروعها النووي، ومن خلال ترسانتها الصاروخية، الأمر الذي خلق لها مشكلات كبيرة، على الصعيدين الدولي والإقليمي، سيما مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

المعنى من كل ذلك أن فاعلية النظام الإيراني، وتأثيراته، باتت تنبع من تزايد نفوذه في الشرق الأوسط (واليمن)، ومن سعيه إلى الاستحواذ على قوة نووية، ومن سعيه إلى تملك ترسانة صاروخية، ومن استهدافه إسرائيل، وضمن ذلك محاولاته الدؤوبة امتطاء، أو توظيف، مركب «المقاومة والممانعة»، ومد نفوذه إلى غزة، عبر حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، سيما في ظل هيمنة حركة حماس على قطاع غزة.

ويمكن تفسير، وتسهيل، صعود نفوذ إيران في الشرق الأوسط، بعوامل عديدة، ضمنها: تعثر السياسات الأميركية في تلك المنطقة، خصوصاً في العراق وفلسطين، واستمرار مفاعيل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تسعى إيران إلى فرض نفسها كلاعب إقليمي من خلال معاداة إسرائيل ودعم منظمات المقاومة المسلحة، ويأتي ضمن ذلك بالطبع تفكك النظام العربي، وضعف بنى الدولة العربية، وغياب مفهوم المواطن ومكانته، إذ كل تلك العوامل سهلت لإيران النفاذ إلى العالم العربي، ولا سيما دول المشرق العربي واليمن، من خلال اللعب على الوتر الطائفي/المذهبي. إضافة إلى ما تقدم فإن إيران تتمتع بعوامل قوة، في معادلات الصراع على الشرق الأوسط، فهي دولة كبيرة، وقوية، بمساحتها وعدد سكانها وإمكانياتها الاقتصادية والنفطية، وهي تمتلك امتداداً حيوياً (طائفياً) من العراق والخليج إلى أفغانستان والجمهوريات الإسلامية المنسلخة عن الاتحاد السوفييتي (السابق)، وصولاً إلى تركيا وسورية.

ويلفت الانتباه أن ثمة محللين أميركيين وإسرائيليين أبدوا، بشكل مبكر، خشيتهم على النظام الرسمي العربي السائد من خطر النفوذ الإيراني، فهذا كينيث بولاك، مدير دائرة الأبحاث في مركز «سابان» التابع لمؤسسة بروكينغز، والمسؤول السابق عن منطقة الخليج في مجلس الأمن القومي الأميركي، يرى بأن: «أميركا تواجه تحديات أكثر خطراً من أي وقت مضى...تهديد إيران النووي، وقدرة طهران على زعزعة أمن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن قدرتها على تهديد إمدادات النفط الخليجي، وتحريك

حلفائهـا الإقليميـين، بمـن فيهـم سـورية وتنظيـم «حـزب اللـه» في لبنـان.». ويلخّـص بـن كاسـبيت (محلـل إسرائيـلي) هـذا الوضـع بقولـه: «إيـران تسـتولي عـلى العـراق، وتديـر لبنان...وتخيـف دول الخليـج، وتهـدد أنظمـة الأردن ومـصر...في الوقـت الـذي يُحـشر فيـه الأميركيـون في الزاوية، ومسـيرتهم الديمقراطيـة تتحطـم، فـان إيـران تجمـع نتائـج وقـوة كبيرة...حـزب اللـه في طريقـه للسـيطرة عـلى لبنـان، وحمـاس في طريقهـا للسـيطرة عـلى السـلطة، وجيـش المهـدي في طريقـه للاسـتيلاء عـلى العراق...لذلـك، عـادت ونهضـت مـن جديـد المبـادرة السـعودية». ولاحـظ زلمـان شـوفال (سـفير إسرائيـل الأسـبق في واشـنطن) تغـيرات في السياسـة الأميركيـة، إذ بـات لهـا «غايتـان رئيسـتان متوازيتـان: أن تُجنـد تأييـد الـدول العربيـة «المعتدلـة» وعـلى رأسـها السـعودية مـن أجـل التهدئـة في العـراق، وأن تمنـع السـيطرة الشـيعية والإيرانيـة عـلى الـشرق الأوسـط ونفطـه».

وفي الواقـع فـإن السياسـات التـي انتهجتهـا إيـران أسـهمت في تقويـض صورتهـا وانحسـار نفوذهـا في المجتمعـات العربيـة، أولاً، لانكشـافها كدولـة دينيـة وحيـدة في المنطقـة تحتكـم لنظـام «الـولي الفقيـه». وثانيـاً، بحكـم طابعهـا الطائفـي، وسـعيها شـق وحـدة مجتمعـات المـشرق العربـي عـلى أسـس مذهبيـة، وهـو الأمـر الـذي أخفقـت فيـه إسرائيـل، منـذ قيامهـا قبـل سـبعة عقـود. وثالثـاً، بحكـم هيمنتهـا عـلى العـراق، وتدعيمهـا مكانـة القـوى الميليشـياوية الطائفيـة ـ المذهبيـة الموالية لهـا. ورابعـاً، بسـبب مشـاركتها في قتـال السـوريين، دفاعـاً عـن نظـام الأسـد، وجلبهـا الميليشـيات العراقيـة واللبنانيـة والأفغانيـة الموالية لهـا إلى سـورية للغـرض نفسـه. وخامسـاً، لدعمهـا الانقـلاب الحوثـي في اليمـن وتقديمهـا الدعـم لهم. وسادسـاً، بسـبب مخاصمتهـا لمعظـم الأنظمـة العربيـة.

إضافـة إلى مـا تقـدم، فـإن إيـران، في المحصلـة، لـم تسـتطع أن تقـدّم النمـوذج الـذي يمكـن أن يشـدّ إليـه البيئـات العربيـة المجـاورة الرسـمية والشـعبية، فهـي لـم تنجـح في أن تكـون نموذجًـا اقتصاديًّـا ناجحـاً، وعـلى الصعيـد السـياسي ظلّـت موضـع شـكّ وشـبهة، لأسـباب متعـدّدة أهمهـا الطابـع المذهبـي و«القومـي» لخطابهـا السـياسي والإسـلاموي، وبحكـم افتقادهـا لنمـوذج الدولـة منفتحـة، لا باعتبارهـا دولـة إسـلامية ولا باعتبارهـا دولـة ديمقراطيـة.

فبالنسـبة لكونهـا دولـة إسـلامية، اتّسـم خطابهـا الدينـي بالتشـدّد، وهيمنـة رجـال الديـن عـلى كل مناحـي السـلطة فيهـا، وتبنّـي نهـج «الـولي الفقيـه»، فضـلاً عـن الطابـع المذهبـي المكشـوف، ممـا ارتـدّ عليهـا سـلباً، وحـدّ مـن إمكانيـة توسـيع نفوذهـا في الإطـارات الشـعبية في البلـدان العربيـة، ذات الأغلبيـة المذهبيـة «السـنية».

أمـا بالنسـبة لاعتبارهـا دولـة ديمقراطيـة، فمـن البديهي أن الاعتبـارات السـابقة تفيـد بإضعـاف المبنـى الديمقراطـي في نظـام الحكـم، وفي علاقـة النظـام بالشـعب، وبالنسـبة لحقـوق المواطنـة، باختـزال الديمقراطيـة إلى مجـرد لعبـة انتخابيـة (عـلى أهميتهـا)، لاسـيما بالنظـر لتحكّـم رجـال الديـن في التشريـع والقضـاء وأجهـزة الدولـة ومواردهـا.

عـلى الصعيـد الإقليمـي فـإن إيـران تجـد نفسـها في واقـع صعـب، لا تسـتطيع عـبره حصـد عوائـد إقليميـة مـن امتداداتهـا في هـذا البلـد أو ذاك، فهـي في اليمـن تقـف في مواجهـة السـعودية وباقـي دول الخليـج، وفي العـراق تقـف في مواجهـة الولايـات المتحـدة وقطـاع مهـم مـن الأكـراد والعراقيـين السـنة، وقطـاع واسـع مـن الشـيعة، كمـا بـدا في العـراق مؤخـراً، وحتـى تركيـا، وفي سـورية ثمـة روسـيا وتركيـا والولايـات المتحـدة؛ في حـين أن وضـع لبنـان غـير مسـتقر وهـو رهـن بالتطـورات الإقليميـة القادمة. وعـلى الصعيـد الاقتصـادي، فقـد أثـرت السياسـات الخارجيـة سـلباً عـلى الاقتصـاد، إن بسـبب تكاليـف هـذه السياسـة التـي تمـول الميليشـيات، وتدعمهـا بالأسـلحة، أو بحكـم الـصرف عـلى البرنامـج النـووي، أو بسـبب العقوبـات الدوليـة التـي باتـت تواجههـا جـراء تلـك السياسـات، وضمـن ذلـك تراجـع إسـعار النفـط.

يسـتنتج مـن كل مـا تقـدم أن النفـوذ الإيرانـي في بلـدان الـشرق الأوسـط واليمـن أضحـى في مواجهـة تحديـات كبـيرة، عـلى الأرجـح، فعـدا عـن الرفـض العربـي (الدولتـي والمجتمعـي) لهـذا الـدور، بخاصـة في بلـدان الخليـج والمـشرق العربـي، ثمـة روسـيا التـي باتـت تعتقـد أنهـا الأحـق بـأن تكـون صاحبـة الكلمـة الأولى في سـورية، وأنـه بنـاء عـلى ذلـك عليهـا هـي أن تسـهم بصياغـة مسـتقبل سـورية، بـدل تـرك الأمـور لإيـران التـي لا يهمهـا سـوى بقـاء نظـام الأسـد لاسـتمرار نفوذهـا، أو خـراب هـذا البلـد. كذلـك ثمـة تركيـا، التـي تجـد نفسـها، ربمـا، بمثابـة البلـد الإقليمـي المنافـس لإيـران، عـلى أكثـر مـن صعيـد، والـذي يـرى في صعـود إيـران تهديـداً لـه، عـلى المـدى البعيـد، بالنظـر لذهـاب إيـران نحـو محـورة الـصراع عـلى الصعيـد الطائفـي ـ المذهبـي. وأخـيراً، ثمـة الولايـات المتحـدة التـي

مقاتلون سوريون مدعومون من تركيا يخلون جريحاً أثناء اشتباك قرب الحدود. (أ.ف.ب/ أرشيفية)

تجد أن من مصلحتها إضعاف النفوذ الإيراني، كقوة سياسية وكقوة عسكرية، وهو ما بدا أنها تشتغل عليه، مع إسرائيل، في الأونة الأخيرة، عبر الغارات والضربات الصاروخية الموجهة ضد القواعد ومخازن السلاح والميليشيات التابعة لإيران، في سورية ولبنان والعراق، والتي طاولت شخصيات إيرانية مهمة كقاسم سليماني (كانون الثاني ٢٠٢٠)، قائد فيلق القدس، وكمحسن فخري زادة مهندس المشروع النووي الإيراني (تشرين الثاني ٢٠٢٠).

بين إسرائيل وإيران

منذ ثلاثة عقود تقريباً، باتت التجاذبات بين إسرائيل وإيران تحتل مكانة مركزية في الصراعات المحتدمة في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بينهما، فإن تلك التجاذبات لم تصل حد الاشتباك، أو الاحتكاك المباشر إلا مؤخراً، وبمبادرة من إسرائيل في معظم الأحوال.

ثمة أسباب عديدة للتجاذب، والتصارع، الإيراني ـ الإسرائيلي، يكمن أهمها في:

أولاً، محاولة إيران تملك قدرات نووية، الأمر الذي يتعارض مع إستراتيجية إسرائيل المتعلقة باحتكار التسلح النووي في الشرق الأوسط. بيد أن اللافت هنا أن إسرائيل تساهلت مع البرنامج النووي الإيراني (والولايات المتحدة كذلك!)، على عكس ما فعلته إزاء البرنامج النووي في العراق، الذي كانت أنشأته فرنسا للأغراض السلمية قرب بغداد، إذ قامت إسرائيل بتدميره في غارة جوية (في عملية أوبرا التي تمت في ٧/٦/١٩٨١)، اللافت، أيضاً، أن ذلك (أي تدمير المفاعل النووي العراقي) تم بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ـ ١٩٨٨). أيضاً بات معلوماً أن غزو الولايات المتحدة للعراق (٢٠٠٣) تم بدعوى سعيه لحيازة قوة نووية، وهو ما تبين في ما بعد عن مجرد ادعاء، بينما هو، بحسب التقارير الدولية، حقيقة ثابتة في وضع إيران!

ثانياً، ثمة مشكلة لإسرائيل مع تزايد نفوذ إيران في المنطقة، لكن يمكننا هنا ببساطة ملاحظة أن هذا النفوذ بالذات تأتّى أساساً عن تسهيل، أو سماح، الولايات المتحدة (وضمناً إسرائيل) بهيمنة إيران على العراق (بعد غزوها له وإسقاطها نظام صدام ٢٠٠٣)،

في المحصلة، فقد غدت إسرائيل، سيما بحكم علاقاتها الوطيدة والمتميزة مع الدول الكبرى، وقوتها الاقتصادية، والتكنولوجية، وقوتها العسكرية، أكثر قدرة على المناورة في علاقاتها الدولية، وفي فرض أجندتها في الشرق الأوسط، بخاصة في ما يتعلق بالملف الإيراني، الذي يبدو الأكثر أهمية لها، وأيضاً في ما يتعلق بإدارة ملف الطاقة في المنطقة، الذي برز بإلحاح بعد تفجر الحرب الروسية الأوكرانية، وحاجة الغرب إلى الطاقة.

وذلك عبر تمكين أذرعها الميليشياوية من التحكم به وبموارده، في ظل حكم بول برايمر (٢٠٠٣ـ ٢٠٠٤)، الذي تم في عهده حل الجيش العراقي وكل الأجهزة الأمنية (وليس تسريح فئة كبار الضباط فقط)، كم تم ترسيم البنية الطائفية للنظام. بمعنى أخر فقد تم في ذلك الوقت، بعد إسقاط نظام صدام، تسليم البلد على طبق من «فضة» للميليشيات الطائفية التي تتبع إيران، وحكم نوري المالكي العراق بين ٢٠٠٦ـ ٢٠١٤، حيث استشرى في عهده الفساد والانقسام الطائفي في البلد وصعود «داعش». لكن الأمر لم يقف عند التسهيل لإيران في العراق فقط، إذ تم التساهل مع تزايد نفوذها في لبنان (عبر حزب الله)، ومع تدخلها العسكري في سورية، بحيث أضحت إيران الأكثر نفوذاً في منطقة المشرق العربي، أكثر بكثير من تركيا وإسرائيل. أما بخصوص ضبط الصراع مع إيران، ودلالات ذلك، فيمكننا ملاحظة أن النفوذ الإيراني كان من آثاره تحطيم بنى الدولة والمجتمع في المشرق العربي، وهذه هي حال العراق ولبنان وسورية (فضلاً عن اليمن)، ما يفسر السكوت، أو السماح، الإسرائيلي (والأميركي) لإيران، وذلك يفسر، أيضاً، التحول الحاصل في السنوات القليلة الأخيرة في سياسات إسرائيل (والولايات المتحدة) إزاء إيران، بعد أن استنفدت دورها، أو بعد أن انتهى الاستثمار الإسرائيلي (والأميركي) في سياساتها، سيما بعد أن أضحت إسرائيل الدولة الأكثر استقراراً وقوة في الشرق الأوسط، وغاب شيء اسمه الجبهة الشرقية، وباتت إسرائيل في محيط إستراتيجي آمن ربما لعقود.

ثالثاً، يتسم العداء الإيراني لإسرائيل بطابع العداء الأيديولوجي ـ الوجودي، بمعنى أنه لا يقتصر على الجانب السياسي، علماً إن سياسات إسرائيل في الشرق الأوسط تحاول أن تتغطى بهذا العداء، وبدعوى تمسك النظام الإيراني بنهج المقاومة والممانعة، حتى وهي لا ترد على اعتداءات إسرائيل واستهدافاتها لها. ولعل هذا الوضع هو الذي يفسر محدودية الاحتكاك بين إسرائيل وإيران، وبالعكس، إذ إسرائيل تريد مجرد إبعاد إيران عن حدودها مع سورية بمقدار مئة كلم، وبعدها لا يهمها ما تفعله في سورية أو العراق، وهذا ما كانت أوكلته لروسيا لإفهام إيران بهذه المعادلة. كما تريد وقف تدفقات السلاح إلى حزب الله (سيما الصواريخ والمسيرات)، ولا يهمها أي سلاح آخر، كما لا يهمها ما يفعله حزب الله في لبنان، بمعنى أن وجود النفوذ الإيراني في سورية والعراق ولبنان لا يهم إسرائيل، طالما ظل بعيداً عنها، لأنها ترى فيه استمراراً لحال الاضطراب والتصدع في هذه البلدان، بفعل إيران، كأن إيران تقوم بالشغل «الوسخ» بدلاً منها.

في المحصلة فإن الاستثمار الإسرائيلي، وتالياً الأميركي، في إيران كان له انعكاساته الإيجابية عليهما، بهذا التحول في عديد البلدان العربية نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بل ونحو الاستعداد للانخراط في منظومة إقليمية سياسية واقتصادية وأمنية معها، بدعوى صعود خطر إيران. ولعله، في هذا الخصوص، لم يعد خافياً أن المخاوف الإسرائيلية تقاطعت مع مخاوف عديد من الأنظمة العربية، التي تشعر بمخاطر صعود النفوذ الإيراني في المشرق العربي، وفي اليمن والخليج العربي، الأمر الذي حول ذلك التقاطع إلى نوع من تفاهم أو تحالف، وبديهي أن هذا التحالف يسهم به ذلك القلق المشترك من الأداء، أو التخلي، الأميركي عن دعم الأصدقاء، بدلالة ما حصل في أفغانستان، وأوكرانيا.

يقول إسحق ليفانون: «مصر والإمارات وإسرائيل. لهذه الدول...عدة قواسم مشتركة. القاسم الأبرز هو خيبة الأمل العميقة من سلوك إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط ومسألة النووي الإيراني...واشنطن تسارع الخط للوصول إلى تسوية في موضوع النووي الإيراني، بل وأن

دبابات إسرائيلية على الجولان المحتل. (أ.ف.ب/ أرشيفية)

تدفع ثمناً لقاء هذا...ترتكب أخطاء تكتيكية ستتسبب لهم بالمعاناة في المستقبل...القاسم المشترك الإضافي للدول الثلاث هو التخوف من الهيمنة العدوانية لإيران في المنطقة، والتي تعرض للخطر الشرق الأوسط كله. فضلاً عن مسألة النووي الايراني، ترى الدول الثلاث بأن الخطر الحقيقي هو التآمر الإيراني الذي تتجاهله الولايات المتحدة أو لا تريد أن تتصدى له... مصر قفزت إلى الصف الاول في التعاون مع إسرائيل وفي التصدي لإيران. الإمارات اختارت معسكرها علناً وبلا تردد، بينما أصبحت إسرائيل بين ليلة وضحاها عاملاً إقليمياً مركزياً يسعى الجميع إلى عتبته».

وكما شهدنا فإن اجتماع وزراء خارجية الدول الست (الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والإمارات والبحرين والمغرب)، أتى تحديداً للتنسيق وللضغط على الولايات المتحدة، لكبح أي توجه نحو الاتفاق مع إيران. ويلخص أمنون لورد الموقف، بالآتي: «عندما يوقع الاتفاق النووي سيكون هذا انتصاراً تاماً لإيران. لا يختلف عن انتصار طالبان (في أعقاب الهزيمة الأميركية في أفغانستان)، وانتصاراً للحرس الثوري الإيراني» ... تتلقى إسرائيل الآن دوراً لم يكن لها أبداً.

بقدر ما تصبح الحلقة التي تربط بين قسم من العالم العربي والولايات المتحدة...بخاصة السعودية والإمارات اللتين لا يستجيب زعيماهما لمكالمات الرئيس بايدن... قمة وزراء الخارجية تمنح إسرائيل ريح إسناد، لكن الجواب على التطورات في الميدان هو قوتها العسكرية والاستخبارية.». أما دان شفتن، فيقول: «يسمح هذا الحلف لمجال مناورة كبير أمام الإدارة بسبب الدمج بين القوة والتصميم الإسرائيليين، وبين النفط، الغاز والمال للسعودية والإمارات، شرعية مصر، التأييد العلني والخفي لدول عربية أخرى...يدور الحديث عن عقدة مركبة من التحالفات والاعتبارات الإقليمية. مفهوم أنه ليس كل الجهات تقبل بالمكانة المتصدرة لإسرائيل، لكنها تناور جيداً في الساحة الجديدة».

إسرائيل كلاعب شرق أوسطي

شهدت السنوات الماضية اختراقاً كبيراً، وغير مسبوق، في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، إذ اختفت معادلات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي حكم النصف الثاني من القرن العشرين، بخاصة بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١)، وتوقيع الفلسطينيين اتفاق أوسلو

مـع إسرائيـل (١٩٩٣)، وبعـد انفتـاح عديـد مـن الـدول العربيـة عـلى إسرائيـل، بمسـتويات مختلفـة، مبـاشرة أو غـير مبـاشرة.

ولعـل مـا يميـز المرحلـة الجديـدة مـن التطبيـع هـو، أولاً، تجـاوز القضيـة الفلسـطينية، مـع إصرار إسرائيـل عـلى تعزيـز وجودهـا الاسـتعماري في الضفـة الغربيـة، وحؤولهـا دون قيـام دولـة فلسـطينية مسـتقلة، في التفـاف عـلى «المبـادرة العربيـة للسـلام» (الانسـحاب مقابـل التطبيـع)، التـي أُقـرت في مؤتمـر القمـة العربـي في بـيروت (٢٠٠٢)، والتـي رفضتهـا إسرائيـل جملـة وتفصيـلاً. وعـن ذلـك يقـول أمنـون لـورد: «الأنبـاء الطيبـة هـي أنـه انتهـى النـزاع الإسرائيـلي العربـي، بقـدر مـا، كمـا ادعـى مهنـدس المبنـى الجديـد في الـشرق الأوسـط، رئيـس الـوزراء السـابق بنيامـين نتنياهـو». وبحسـب تقديـر موقـف صـادر عـن «فريـق معهـد السياسـة والإسـتراتيجية IPS»، الـذي يترأسـه اللـواء احتيـاط عامـوس جلعـاد، فـإن «اتفاقيـات أبراهـام دليـل عـلى أن «الدهـر أكل وشرب» عـلى المبـادرة العربيـة، ويمكـن أيضـاً عقـد سـلام مـع العـرب، وأيضـاً أكل ثمـاره الحلـوة. وفي الوقـت نفسـه مواصلـة سرقـة أراضي عـرب آخريـن وهـدم بيوتهـم». ثانيـاً، تجـاوز مسـتوى التطبيـع بـين دولتـين عاديتـين - كمـا في حالتـي التطبيـع في الموجـة الأولى التـي شـملت مـصر والأردن وعمـان - إلى مسـتوى أقـرب إلى التعـاون، أو التحالـف، وهـذا مـا جـرى في الفتـح الجديـد في علاقـات إسرائيـل مـع كل مـن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، ومملكـة البحريـن، والمملكـة المغربيـة، وربمـا السـودان أيضـاً.

هكـذا، تـم عقـد اتفـاق إبراهيـم (أو إبراهـام)، في صيـف ٢٠٢٠ بـين إسرائيـل والإمـارات العربيـة المتحـدة ومملكـة البحريـن (برعايـة أميركيـة في ظـل إدارة دونالـد ترامـب)، بدفـع مـن مجموعـة عوامـل، أهمهـا:

أولاً، التخـوّف مـن تغـوّل النفـوذ الإيرانـي، ومحاولـة الاسـتقواء عربيـاً عليـه مـن مدخـل العلاقـة مـع إسرائيـل والولايـات المتحـدة الأميركيـة، رغـم أن مخاطـر إيـران متجسـدة أكثـر، وبشـكل أخطـر، في العـراق وسـورية ولبنـان، وعلمـاً أن تلـك الـدول (التـي عقـدت الاتفـاق) لـم تفعـل شـيئاً يذكـر لـدرء الخطـر الإيرانـي في تلـك البلـدان.

ثانيـاً، حـال الانهيـار الدولتـي والمجتمعـي في بلـدان المـشرق العربـي (العـراق وسـورية ولبنـان)، طبعـاً بفعـل تغلغـل نفـوذ إيـران وميليشـياتها الطائفيـة المسـلحة، مـا جعـل إسرائيـل بمثابـة الدولـة الأكثـر أمانـاً واسـتقراراً في المنطقـة.

ثالثـاً، ضعـف النظـام العربـي، أو غيابـه، إذ لـم يعـد يعمـل بطريقـة تعاضديـة، أو جمعيـة، بقـدر مـا بـات يعمـل بطريقـة تنافسـية وصراعيـة.

رابعـاً، ضعـف الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية، سـيما بعـد تحولهـا إلى سـلطة في الضفـة وغـزة، مـع انزيـاح القيـادة الفلسـطينية عـن الروايـة الوطنيـة التاريخيـة المؤسسـة، مـن ملـف النكبـة (١٩٤٨) إلى ملـف الاحتـلال الـذي بـدأ في العـام ١٩٦٧. والمعنـى أن هـذا التحـول، المتضمـن اعـتراف الفلسـطينيين بإسرائيـل، فتـح أو شرعـن التطبيـع مـع إسرائيـل، وإقامـة علاقـات معهـا.

خامسـاً، تخـوف تلـك الـدول مـن مهادنـة الولايـات المتحـدة لإيـران، إن في معـاودة الاتفـاق النـووي معهـا، وعـلى ضـوء الانسـحاب الأميركـي مـن أفغانسـتان بالطريقـة التـي تـم بهـا، وعـلى ضـوء المخاطـر التـي تعرضـت لهـا أوكرانيـا بعـد الغـزو الـروسي لهـا.

وكمـا شـهدنا فقـد كان مـن أهـم تجليـات التطـور الحاصـل عـلى هـذا الصعيـد انعقـاد لقـاء وزاري سـداسي حـضره وزيـرا خارجيـة إسرائيـل والولايـات المتحـدة إلى جانـب وزراء خارجيـة أربـع دول عربيـة، هـي: الإمـارات، والبحريـن، والمغـرب، ومـصر، وذلـك في النقـب في إسرائيـل (٢٠٢٢/٣/٢٧)، مـع ذهـاب تلـك الـدول إلى حـد عقـد اتفاقـات تعـاون اقتصـادي وأمنـي مـع إسرائيـل، الأمـر الـذي عـزز مكانتهـا الإقليميـة، وعـلى الصعيـد الـدولي، وإزاء صراعهـا مـع الفلسـطينيين، الذيـن باتـوا مكشـوفين أكثـر مـن أي مـرة في تاريخهـم. يقـول دان شـفتن: «تشـهد إسرائيـل تغيـرات دراماتيكيـة في المبنـى الإسـتراتيجي للشرق الأوسـط...قلب الموضـوع هـو قـدرة المنـاورة وحريـة العمـل لإسرائيـل كقـوة عظمـى إقليميـة، وأساسـاً حيـال الولايـات المتحـدة، بمـا يعنـي اعتمـاد إسرائيـل عـلى قوتهـا الذاتيـة لتحصـين وجودهـا واسـتقرارها». ويوضـح شـفتن فكرتـه بواقـع تعـزز مكانـة إسرائيـل الإقليميـة بالتعـاون مـع حلفائهـا «الذيـن فقـدوا ثقتهـم بـإدارة بايـدن.»

في المحصلـة فقـد غـدت إسرائيـل، سـيما بحكـم علاقاتهـا الوطيـدة والمتميـزة مـع الـدول الكـبرى، وقوتهـا الاقتصادية، والتكنولوجيـة، وقوتهـا العسـكرية، أكثـر قـدرة عـلى المناورة في علاقاتهـا الدوليـة، وفي فـرض أجندتهـا في الشرق الأوسـط، بخاصـة في مـا يتعلـق بالملـف الإيرانـي، الـذي يبـدو الأكثـر

لم يرق دعم الذي قدمته تركيا للثورة السورية إلى دعم إيران للنظام السوري، ناهيك عن المتاعب الداخلية الذي حصلت لها جراء ذلك، على الصعيد الداخلي من جهة الأكراد والطائفة العلوية، والمعارضة العلمانية، ثم على الصعيد الخارجي من جهة روسيا، والدول العربية وضمنها مصر والسعودية، على خلفية دعمها التيارات الإسلامية، هذا إضافة إلى القيود الأميركية والإسرائيلية، على دورها الإقليمي، وعدم تعاون أوروبا معها.

أهمية لها، وأيضاً في ما يتعلق بإدارة ملف الطاقة في المنطقة، الذي برز بإلحاح بعد تفجر الحرب الروسية الأوكرانية، وحاجة الغرب إلى الطاقة.

يقول تسفي بارئيل: «المكاسب الاقتصادية المتوقعة لمصر وإسرائيل وتركيا...موضوعة تحت البحر (الغاز). الدول الثلاث تأمل بأن تستغل الدول الأوروبية التي ستقلص اعتمادها على موارد الطاقة التي تستهلكها من روسيا، وأن تتحول إلى الدول المصدرة الرئيسة للغاز من الحقول الإسرائيلية والمصرية عبر تركيا وإلى أوروبا».

على ذلك، ومن تفحّص مواقف إسرائيل، وسياساتها، يمكن ملاحظة أنها تهتم لثلاثة جوانب إستراتيجية، تحكم رؤيتها لذاتها ولدورها ولتموضعها في المنطقة العربية، وإزاء الأطراف الإقليمية الأخرى، أولها، أمنها الذاتي، وضمنها يأتي طمس قضية الفلسطينيين، أو إزاحتها من جدول الأعمال الإقليمي والدولي. وثانيها، أمنها الإقليمي، ويشمل ذلك تعزيز علاقاتها مع الدول العربية، والانخراط معها في منظومة أمنية واقتصادية وسياسية ما أمكن، وإزاحة القوى الإقليمية الأخرى، أو تحجيمها، بخاصة إيران. وثالثها، دعم مكانة الولايات المتحدة في العالم، وفي الشرق الأوسط، والحفاظ على العلاقات الإستراتيجية التي تربطها بالولايات المتحدة، لما لذلك من علاقة بأمنها المتأتّي من تلك العلاقة، والقوة المضافة التي تضفيها عليها.

تركيا تبحث عن دورها

منذ صعود حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢) حازت تركيا على شعبية كبيرة في البلدان العربية، مع نجاحاتها الاقتصادية، ومساندتها للعرب في قضية فلسطين، سيما أن ليس لها ميليشيات كما إيران، ولا تشتغل على إذكاء التوترات في المجتمعات العربية.

مع ذلك يمكن ملاحظة تحولات سياسية عديدة لتركيا منذ ذلك الحين، الأول، قبل ثورات الربيع العربي (قبل العام ٢٠١٠). والثاني بعد اندلاع تلك الثورات، ولا سيما في محطتها السورية (٢٠١١)، التي شهدت حماساً تركياً لتلك الثورات، ولاسيما في سورية، كما شهدت انقطاعاً أو توتراً في العلاقات التركية ـ الروسية على خلفية إسقاط تركيا لطائرة روسية (٢٠١٥)، كما شهدت انخراطاً في الصراع الجاري في ليبيا. والثالثة، بعد نشوء تحالف آستانة (أوائل ٢٠١٧) والذي ضمها إلى روسيا وإيران (حليفا النظام السوري) لإدارة الصراع في سورية. وربما نحن منذ العام ٢٠٢١ إزاء تحول جديد، يتمثل بتطبيع علاقات تركيا مع إسرائيل، ومع عديد من الأنظمة العربية (بخاصة العربية السعودية ومصر والإمارات).

هكذا ففي مرحلة ما قبل «الربيع العربي»، يمكن ملاحظة أن تركيا كانت تركز على تعزيز دورها في الإقليم الشرق أوسطي عبر الإسهام في عملية التسوية، والتعاون مع مجمل الدول العربية، والتركيز على البعد الاقتصادي. وربما أن تركيا، بزعامة حزب «العدالة والتنمية»، أقلقها تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، بخاصة أن هذا الدور يمكن أن يؤدي إلى تزايد نفوذ الإسلام «الشيعي»، في الشرق الأوسط، على حساب الإسلام «السني». كذلك ربما أن تركيا أقلقتها التوجهات السياسية الراديكالية لإيران، في دعمها لتيارات الإسلام السياسي المسلح، ومناهضتها للنظام العربي، ما يمكن أن يسهم بتقويض الاستقرار في المنطقة (المجاورة لتركية)، وإضعاف العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية، الأمر الذي يؤثر سلباً على محاولات نهوضها الاقتصادي. كذلك ربما يدخل في هذا الحساب أيضاً سعي تركيا لتعزيز مكانتها الإقليمية، بما يدعم محاولاتها دخول منظومة «الاتحاد الأوروبي».

ويؤشر الاضطراب في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٢١) على تغير البيئة الإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، التي كانت خسرت إيران (قبل ثلاثة عقود)، ما يعني بقاءها وحيدة في محيط معادٍ ومضطرب وخطر عليها. ومشكلة إسرائيل مع تركيا تختلف عن إيران، فتركيا جزء من العالم المعتدل، وعضو في حلف الأطلسي، وتتمتع بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة، وتطمح لعضوية الاتحاد الأوروبي. وما يزيد حرج إسرائيل أن تركيا تواجهها ضمن حدود الشرعية الدولية، وبوسائل سلمية ومدنية، وهي تتبنى رفع الظلم المحيق بالفلسطينيين، ولا تنادي بإزالة إسرائيل. ومشكلة إسرائيل أن تركيا تناطحها على مكانتها في الشرق الأوسط في المجالات: السياسية والأمنية والاقتصادية، وأنها تمتلك مقومات ذلك، وحتى إنها ربما تحظى على رضى العالم الغربي بهذا المجال، بعد أن باتت إسرائيل بمثابة عبء على الغرب، ولتحقيق توازن في الموقف الأوروبي إزاء العالم الإسلامي.

وإذا كان صعود كل من إيران وتركيا جاء على حساب النظام العربي، فإنه جاء على حساب إسرائيل، أيضاً، لاسيما بشأن تحجيم قدرتها على التقرير بمستقبل الشرق الأوسط. وقد شهدنا بوادر ذلك في رفض معظم حكومات (ومجتمعات أوروبا) لسياسات إسرائيل، واعتبار عديد من قادة الولايات المتحدة (على المستويين السياسي والعسكري) بأن سياسات إسرائيل المناهضة للتسوية تضر بالأمن القومي الأميركي، وتغذّي نفوذ إيران والقوى الراديكالية في المنطقة.

من جهة أخرى، فإن الحروب الإسرائيلية المتوالية على غزة، منذ العام ٢٠٠٨، أسهمت بتحريك السياسة التركية وتعزيز انخراطها في تقرير السياسات الإقليمية الشرق أوسطية، بعد أن كانت تبحث عن مجالها الإقليمي في آسيا الوسطى، وتتجه نحو الانخراط بالنظام الإقليمي لأوروبا. وكانت تركيا بذلت جهوداً كبيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي لوضع حد لتلك الحروب، وأبدت تعاطفاً واضحاً مع الفلسطينيين، وكان موقف رجب طيب أردوغان ذروة هذه المواقف في حادثة «دافوس»، أي في الندوة التي نظمها «المنتدى الاقتصادي العالمي» وجمعته مع كل من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، وعمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، حيث تحدث أردوغان بلهجة قوية ضد الاحتلال والعدوان، وقد انسحب بعدها بطريقة صاخبة، احتجاجاً على تنظيم الندوة، وعلى طريقة رد بيريس عليه (٢٠٠٩/١/٣٠).

وفي الواقع فإن تركيا، وهي دولة قوية، من مختلف النواحي، تمتلك عوامل تدخّل قوية في النظام الإقليمي، بسبب الإرث التاريخي، والحدود الجغرافية، مع العراق وسورية وإيران، وكونها محسوبة على الإسلام السني. وربما أن ما يدفع تركيا للتدخل في الوضع الشرق أوسطي، شعورها بمخاطر عدم الاستقرار في المنطقة من العراق إلى لبنان وفلسطين، ثم تنامي نفوذ إيران ومحاولتها امتلاك قوة نووية. كما يدفع إلى ذلك سعي تركيا لتطوير علاقاتها الاقتصادية في المنطقة، وأيضاً وجود حكومة تنتمي إلى الإسلام السياسي السني في أنقرة.

وعن ذلك يقول تسفي بارئيل (محلل إسرائيلي): «تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي ترى في التهديد النووي الإيراني خطراً فورياً، بالضبط مثل إسرائيل...هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي يمكنها أن تقيم علاقات تجارية وتعاون سياسي ممتاز مع إيران، وسورية، والعراق وإسرائيل، دون أن تشترط أي منها، علاقاتها مع تركيا، بقطع العلاقات مع الأخرى... يمكن لتركيا أن تشكل دولة اتصال غير رسمي بين دول، الخصام بينها يبدو خالداً...الأهم من ذلك هو المفهوم الإستراتيجي الذي تعزوه تركيا لنفسها: مفهوم دولة عظمى، تحرص على أمن دول المنطقة ودور في ما يجري في الشرق الأوسط، في البلقان، في القوقاز، في أفريقيا والدول الإسلامية». وكانت تركيا حاولت، قبل الحرب على غزة (٢٠٠٨)، وقبل ثورات «الربيع العربي»، الاستثمار في علاقاتها المشتركة مع كل من سورية وإسرائيل، لاحتضان نوع من المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين.

وفي تلخيص لتطور الموقف التركي يرى خليل العناني أن تركيا «تلعب على أوتار التوتر القائم في المنطقة، وتقوم بتوظيفه لمصلحتها، سواء من خلال القيام بدور «المبرّد» للخلافات الإقليمية والعربية (كالوساطة بين دمشق وتل أبيب، أو بين «حماس» و «فتح»، وربما بين «حماس» وإسرائيل، وطهران وواشنطن مستقبلاً)، أو من خلال المزايدة على القضايا العربية عبر استنفار الروح «العثمانية» في مواجهة تل أبيب، وذلك على نحو ما يردد دائماً رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان».

مع ذلك، فإن عدم الحماس لمنظومة إقليمية تتواجد ضمنها إسرائيل، لا يعني طي هذا الملف، ذلك أن العمل يجري بطريقة مباشرة، وغير مباشرة، في اتجاهين، الأول، هو نشاء منظومة إقليمية من دول عربية مع الولايات المتحدة الأميركية، مع تعزيز العلاقات الثنائية في هذا المجال. والثاني، يتمثل بإقامة علاقات تعاون عسكري وأمني واقتصادي بين إسرائيل وبعض الدول العربية، بشكل ثنائي أو ثلاثي.

وكما ذكرنا، فقد شهدت تركيا تحولاً كبيراً في سياساتها، وفي رؤيتها لدورها الإقليمي، مع اندلاع الثورات العربية، خاصة في سورية (وليبيا)، إذ دخلت بشكل قوي على المشهد بمواقفها السياسية واستضافتها للسوريين اللاجئين واحتضانها للمعارضة السورية السياسية والمسلحة.

على الرغم من كل ذلك فإن الدعم الذي قدمته تركيا للثورة السورية لم يرق إلى دعم إيران للنظام السوري، ناهيك عن المتاعب الداخلية الذي حصلت لها جراء ذلك، على الصعيد الداخلي من جهة الأكراد والطائفة العلوية، والمعارضة العلمانية، ثم على الصعيد الخارجي من جهة روسيا، والدول العربية وضمنها مصر والسعودية، على خلفية دعمها التيارات الإسلامية، هذا إضافة إلى القيود الأميركية والإسرائيلية، على دورها الإقليمي، وعدم تعاون أوروبا معها.

اللافت أن هذا التنافس، أو التصارع المضمر، بين تركيا وكل من روسيا وإيران، لم يمنع تلك الدول من استمرار علاقاتها الثنائية، وعلاقات التعاون الاقتصادي، على رغم من أن كل واحد منها يتمسك بأجنداته في مواجهة الطرف الآخر، بخاصة في سورية، ما يفسّر التحول نحو إنشاء حلف ثلاثي تركي ـ إيراني ـ روسي (تحالف آستانة)، في مطلع ٢٠١٧، للتنسيق في ما يتعلق بالصراع السوري، أو بمكانة كل منهما في ذلك الصراع.

ثمة ملاحظتان ختاميتان هنا، الأولى، وتفيد أن المداخلات التركية في سورية وليبيا والعراق كانت تنطلق فقط من مصلحة تركيا، وضمنها درء محاولة قيام كيان كردي على حدودها، في ما تعتبره خطراً على أمنها القومي، أي أنها في كل ما فعلته لم تخدم الثورة السورية مثلاً، أو مصالح الشعب السوري، إذ أن تدخلاتها كانت في اتجاه عسكرة الصراع السوري، وتعزيز دور التيارات الإسلامية السلفية المتطرفة فيه، ما أضعف الطابع الشعبي لتلك الثورة، وأدى إلى استنزاف الشعب السوري، هذا فضلاً عن أن الشراكة مع حليفي النظام (روسيا وإيران) لا يمكن أن يخدم البتة الشعب السوري، أو مصلحة التغيير السياسي الديمقراطي في سورية.

أما الملاحظة الثانية، فتفيد بأن تركيا تراجعت عن مجمل سياساتها السابقة، التي انتهجتها في ظل الربيع العربي، وهو ما تمثل بإعادة تزخيم وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وقد ترافق ذلك مع سعيها الحثيث للمصالحة مع الأنظمة التي قاطعتها، واستعدتها، في فترات ماضية (السعودية ومصر والإمارات)، وإقامة علاقات اقتصادية متينة معها.

فكرة منظومة إقليمية شرق أوسطية

من خلال العرض السابق لأدوار الفاعلين الإقليميين الثلاثة، يمكن تمييز إسرائيل وإيران كالطرفين صاحبي التأثير الأكبر، والأخطر، على النظام العربي، وعلى مفهوم الأمن القومي العربي، وعلى الاصطفافات في المنطقة العربية.

ويحاول المحلل الإسرائيلي ناحوم برنياع تصوير الأمر، من وجهة نظر إسرائيلية طبعاً، ومن وجهة نظر بعض الأنظمة العربية ربما، على النحو الآتي: «دول مثل إيران وإسرائيل...هما المغناطيسان، مركزا القوة اللذان حُكم على دول المنطقة المناورة بينهما. من لا يريد إيران سيكون عليه في نهاية الأمر التعاون مع إسرائيل، علناً أو سراً. دون إسرائيل فإنه سيكون مكشوفاً. بايدن يمكنه أن يعرض سلاحاً، أموالاً، دعماً سياسياً، ودعماً معنوياً. ويمكنه التوسط والقيام

بمصالحات. ما تبقى سيحسم هنا، في المنطقة، سواء مع أميركا في المقدمة أو مع أميركا في الخلف».

هكذا، فإن هذا التصور دفع أطرافاً عديدة للتفكير بشأن إقامة منظومة إقليمية، أمنية وسياسية واقتصادية في الشرق الأوسط تضم تحديداً إسرائيل، بخاصة مع توقيع «اتفاق إبراهيم» (أيلول ٢٠٢٠)، وتطبيع عديد من الدول العربية علاقاتها معها، ويأتي ضمن ذلك دولة الإمارات والبحرين والمغرب، إضافة إلى مصر والأردن سابقاً، ومع عُمان والسودان ربما. ولعل ما يميز الموجة الجديدة من التطبيع، أن الأمر لم يعد يقتصر على مجرد علاقات طبيعية، إذ هو انتقل إلى الصعيد الأمني والاقتصادي (مع الإمارات، والبحرين، والمغرب).

بيد أن ذلك لا يغطي أن ثمة مشكلات عدة تعوق إنجاز تلك المنظومة، المشكلة الأولى تتمثل بموقف المملكة العربية السعودية، بخصوص عدم نضج الوضع العربي للتطبيع، ومعارضتها إقامة منظومة أمنية في المنطقة تضم إسرائيل. والمشكلة الثانية، تتعلق بإسرائيل التي ترفض أن تتقدم بأي خطوات في التسوية مع الفلسطينيين، كما حصل سابقاً في التسعينيات بخصوص مشروع «الشرق الأوسط الجديد». والمشكلة الثالثة تتمثل بموقف الولايات المتحدة الأميركية إزاء أمن المنطقة، ولا سيما بما يتعلق بالتهديد الذي تمثله إيران، الأمر الذي يضعف الثقة بها، من قبل عديد من الحكومات العربية (بخاصة المملكة العربية السعودية ومصر)؛ وطبعاً يمكن ان يفهم في خلفية ذلك إدراك تلك الحكومات بأن توجه الإدارة الأميركية لها ما كان ليتم لولا حاجتها للنفط والغاز، في ظل التداعيات الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا.

مع ذلك، فإن عدم الحماس لمنظومة إقليمية تتواجد ضمنها إسرائيل، لا يعني طي هذا الملف، ذلك أن العمل يجري بطريقة مباشرة، وغير مباشرة، في اتجاهين، الأول، هو نشاء منظومة إقليمية من دول عربية مع الولايات المتحدة الأميركية، مع تعزيز العلاقات الثنائية في هذا المجال. والثاني، يتمثل بإقامة علاقات تعاون عسكري وأمني واقتصادي بين إسرائيل وبعض الدول العربية، بشكل ثنائي أو ثلاثي.

وكانت زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للسعودية (تموز ٢٠٢٢) مناسبة للإفصاح عن الموقف السعودي، الذي تجلى بشكل خاص في مسألتين، أولاً، التركيز على التعاون العسكري الثنائي مع الولايات المتحدة، بإنشاء فرقة مشتركة في البحر الأحمر، وأخرى مشتركة في خليج عمان وشمال بحر العرب تقودها السعودية، واتفقا على عمل القوات السعودية مع الأسطول الخامس الأميركي، مستخدمين التقنية الحديثة من السفن غير المأهولة والذكاء الصناعي في حماية المجال البحري...شمل التفاهم اتفاقيتين في مجال الأمن السيبراني.... ثانياً، فرملة موجة التطبيع الثانية، وتحجيم فكرة إنشاء منظومة إقليمية مع إسرائيل.

وفي الواقع فإن قمة جدة (١٧ تموز ٢٠٢٢)، التي جمعت الرئيس الأميركي بقادة تسع دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر والأردن والعراق) كانت على غاية الأهمية، وتميزت بمكاشفة صريحة، بين الأطراف العرب والرئيس الأميركي، إضافة إلى أنها حجمت الطروحات المتعلقة بإمكان قيام ما يسمى ناتو عربي، بضغط الأحوال العربية الصعبة. أيضاً، فإن عديداً من قادة الدول الحاضرين أكدوا للرئيس الأميركي على أهمية دعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتمسكهم بمبادة السلام العربية. وقد أكد عادل الجبير وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، في تصريحات له، أنه لم يطرأ أي تغيير على موقف السعودية - وأن التطبيع مع إسرائيل لن يكون ممكناً إلا بعد تطبيق حل الدولتين.

توازن قوى الأطراف الإقليمية. نظرة ختامية

قد يفيد في هذه المراجعة لأدوار وسياسات الفاعلين الدولتين في الشرق الأوسط إجراء نوع من مقارنة في القوى بينها، بالقياس للإحصائيات، علماً أن ذلك لا يغطي المعطيات الأساسية الأخرى، وضمنها، أولاً، تمتع إسرائيل بقوة مضافة، جراء العلاقة الإستراتيجية التي تربطها بالغرب عموماً، وبالولايات المتحدة خصوصاً، علماً أن تلك العلاقات باتت تشمل حتى الصين والهند وروسيا، حلفاء العرب التقليديين. ثانياً، وجود إسرائيل في مركز قوة علمي وتكنولوجي، ما يعزز من أهميتها، وقوتها، بالقياس

لــكل مــن إيــران وتركيــا. ثالثــاً، تتمتــع إيــران بقــوة مضافــة، إزاء الطرفــين الآخريــن، ســيما إزاء إسرائيــل، بحكــم امتداداتهــا في البلــدان الأخــرى، بحكــم طابعهــا الطائفــي /المذهبــي، وخصوصيــة المذهــب «الشــيعي»، الذيــن لديهــم نــوع مــن التقليــد الدينــي (هيكليــة لرجال الديــن، ونــوع مــن تنظيــم، ومــوارد). ثالثــاً، تتمتــع تركيــا بقــوة مضافــة مــن كونهــا منفتحــة في علاقاتهــا عــلى الطرفــين الإقليميــين الآخريــن (إسرائيــل وإيــران) كمــا في انفتاحهــا عــلى القطبــين الدوليــين (الولايــات المتحــدة وروســيا)، عــلى الرغــم مــن مــا يشــوب ذلــك مــن توتــرات، وتقلبــات، إضافــة إلى إنهــا عضــو في حلــف «ناتــو».

أمــا عــلى الصعيــد الاقتصــادي، وبحســب إحصائيــات البنــك الــدولي (٢٠٢١) فثمــة تفــوق كبــير لإسرائيــل، إذ يبلــغ ناتجهــا الإجمــالي نحــو ٤٨١ مليــار دولار، مــع حصــة للفــرد قدرهــا ٥١,٤ ألــف دولار، في حــين يبلــغ في تركيــا ٨١٥ مليــار دولار، مــع حصــة للفــرد قدرهــا ٩,٥ ألــف دولار، أمــا إيــران فيبلــغ ٢٣١ مليــار دولار، مــع حصــة للفــرد قدرهــا ٢,٧ ألــف دولار (طبعــاً ثمــة ســبب لــتردي وضــع إيــران ناجــم مــن العقوبــات الأميركيــة عليهــا). وبالنســبة للقــوة التصديريــة، فقــد بلغــت صــادرات إسرائيــل، نحــو ٦٠ مليــاراً مــن الــدولارات، معظمهــا هايتيــك وصناعــات متقدمــة، في حــين بلغــت صــادرات تركيــا ٢٢٥ مليــاراً مــن الــدولارات، وصــادرات إيــران ٧٢ مليــاراً مــن الــدولارات.

عــلى صعيــد الإنفــاق العســكري، فقــد بلــغ في إسرائيــل ٢٠,٥ مليــار دولار، في حــين بلــغ في تركيــا ٢٠,٤ مليــار دولار ، أمــا في إيــران فهــو في حــدود ١٢,٦ مليــار دولار. (بحســب تقاريــر معهــد ســتوكهولم الــدولي لأبحــاث الســلام «ســيبري» ٢٦/٤/٢٠٢١)

مــع ذلــك يفــترض أن نلاحــظ، أو نــدرك، أن إسرائيــل هــي دولــة صغــيرة جــداً بمســاحتها، وبعــدد ســكانها، بالقيــاس لتركيــا وإيــران اللذيــن يناهــز عــدد الســكان في كل منهمــا ٨٢ مليــون نســمة، مــا يســاوي عــشرة أضعــاف عــدد ســكان إسرائيــل (٨,٥ مليــون نســمة)، مــع مســاحة لإيــران تقــدر بـــ ١,٦ مليــون كلــم٢ (مــا يعــادل ٦٠ ضعفــاً مــن مســاحة فلســطين التاريخيــة)، ولتركيــا ٧٨٣ ألــف كلــم٢ (مــا يعــادل ٢٧ ضعفــاً مــن مســاحة فلســطين التاريخيــة)، فيمــا مســاحة فلســطين التاريخيــة، حيــث تهيمــن إسرائيــل، تبلــغ ٢٧ ألــف كلــم مربــع، مــا يوضــح الفجــوة الكبــيرة بينهــا وبــين كل مــن الطرفــين الإقليميــين الآخريــن.

بخصــوص الوضــع الســياسي، والأمنــي، فــإن إسرائيل تجــد نفســها في بيئــة معاديــة، ومكلفــة أمنيــاً، في صراعها مــع الفلســطينيين، وبحكــم طابعهــا في المنطقــة العربيــة، فــإن الطرفــين الإقليميــين الآخريــن يعيشــان الوضــع نفســه، إذ إيــران تســتنزف جــزءاً كبــيراً مــن امكانياتهــا في العــراق ولبنــان وســورية واليمــن، وفي الداخــل، وتعانــي تركيــا بدورهــا مــن مشــكلات داخليــة (الأكــراد ـ العلويــين ـ التوجّــس العلماني ـ الإســلامي)، ومشــكلات خارجيــة في علاقاتهــا مــع جوارهــا، العــراق وســورية، كمــا مــن توتــر علاقاتهــا مــع إيــران وروســيا واليونــان والولايــات المتحــدة.

عــلى أي حــال، مــن المبكّــر التكهّــن بالتغــيّرات المحتملة في أدوار الفاعلــين الإقليميــين في الــشرق الأوســط: إيــران وتركيــا وإسرائيــل، ومــا يتعلّــق بمكانــة كل واحــدة منهــم في المنطقــة ونوعيــة علاقاتهــا، الصراعيــة أو التنافســية، بالدولتــين الأخريــين، بالنظــر إلى أننــا إزاء واقــع متحــرّك، لا أحــد يعــرف متــى سيســتقّر أو كيــف، بحكــم التفاعلات والتكيّفــات الكبــيرة والسريعــة الجاريــة.